المنح المالية وأسس صرفها للمنظمات

اللهاث من أجل المنح أول علامات الفساد المالي

متابعة / علي المالكي

المفروغ منه أن أي مشروع بدون رصيد مالي لا يمكن أن يقوم وينجز على النحو الصحيح، وبناء مؤسسات المجتمع المدني يقتضي مثل هذا الدعم المادي؛ فمن أين للمنظمات حديثة التكوين، المال اللازم لممارسة وجودها، ونشاطها؟

كيف تحصل تلك المنظمات على الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها في خدمة المواطنين؟ هل تملك أو يملك العراقيون الذين توجهوا لتكوين منظمات مجتمع مدني أية تصورات عن الجانب المالي في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني؟.. هذه الأسئلة توجهنا بها إلى السيدة سحر الزبيدي مديرة المجتمع المدني في الفرات الأوسط، لتجيبنا عنها، ولتضع أعضاء منظمات المجتمع المدني في بؤرة مشكلة المنح المالية.

تقول السيدة سحر الزبيدي: "أولاً نحن كمؤسسة لا نعتبر أنفسنا جهة مانحة، وهدفنا ليس إعطاء المنح المالية، وإنما هدفنا الأساس: بناء منظمات المجتمع المدني من خلال تدريبهم، وتأهيلهم، وإشراكهم في برامج من أجل الوصول إلى تشكيل منظمات قادرة على النهوض بوظائفها كمنظمات مجتمع مدني.

إعطاء المنح

وتضيف الزبيدي قائلة: "إن إعطاء المنح – هو واحد من برامجنا، وعلى أساس أن هذه المنحة تساهم في بناء المنظمة، لا على أساس (الفائدة)، وهي أشبه بعملية تدريب، كيف يحددون احتياجات المجتمع، وكيف يرسمون الميزانية وكيف يضعون خطة تدريبية كاملة، وهذه الخطة يتم تدريب المشارك فيها من أعضاء المنظمات، وتعطيهم فرصة لكتابة مقترح مشروع، ثم تأتي عملية التنفيذ، ثم تدريبهم على التنفيذ، ومراقبة الهفوات والأخطاء، وبالنتيجة حصلنا على مؤسسات قادرة على كتابة طلب المنح المالية وتولدت لدى بعضها روح الأمانة والمشاركة في تنفيذ المشروع، ولمسنا هذا عند مؤسسات أخذت هي بالدفع ولا تتحدد بالمبالغ التي طلبتها منها وأخذت تسعى للحضور الجماهيري، وهذا هو هدفنا الأساس.

أسس علمية

وأضافت سحر الزبيدي (لا نعطي المبلغ دفعة واحدة إذ قسمنا المنحة على مراحل، ووفق تنفيذ المرحلة الأولى، ومن ثم يتم إعطاؤهم الباقي من مبلغ منحة.

والفائدة التي حصلت عليها الجمعيات، هي إنها أثبتت مقراتها، وأخذت تعلن عن وجودها وتطالب باستغلال قاعاتها مثلاً، وهذا برأينا مكسب، وهناك جمعيات وظفت مدربيها لتدريب أعضاء المنظمات الأخرى وقد وضعنا أسساً علمية في اختيار المنح فأولاً يجب أن تكون المنظمة مسجلة، وأن يكون لها موقع (مقر) ثانياً، وثالثاً لها هيكل وتتمتع باستقلالية فعلية في عملها، ورابعاً ثمة وضوح في هدفها إضافة إلى أمور أخرى كوجود حساب مصرفي في أحد البنوك، هذه الأسس إذا توفرت يتم اختيار المؤسسة، وإعطاؤها منحة.

أرقام

وتقول :"في المرحلة الأولى من المنح تم إعطاء (٢٥) منحة لمنظمات مجتمع مدني في الفرات الأوسط من أصل (٤٠٠) مؤسسة في المنطقة، وهذا دليل على دقتنا في اختيار المؤسسات التي تستحق المنح المالية ووزعت المنح على خمس محافظات، ففي بابل ومن أصل (١٧٥) منظمة حصلت (٧) منظمات فقط على منح.

من أصل (٤٠٠) منظمة لم تحصل سوى (٢٥) منها على منحة

أما المرحلة الثانية فقد تم تدريب "٥٠" مؤسسة وبدأنا نتسلم مقترحات المشاريع الخاصة بالدستور، ومكافحة الفساد، ويتم تقييمها مالياً، وفنياً. وأشركنا كل مؤسسات المجتمع المدني في الفرات الأوسط "٣" أيام لكل مجموعة ثم استشارات فنية حتى نصل إلى مقترح المنح وبصيغة مقبولة.

فقدان الثقة

وأضافت السيدة سحر الزبيدي "بعد تغيير النظام أنشئت الكثير من منظمات المجتمع المدني، وتعاملنا معها، وقد سلمنا العديد منها منحاً مالية، وللأسف الشديد كانت مؤسسات وهمية، ولا تمثل سوى "لافتة" وحدث هدر للأموال، والمنح هي أمانات المجتمع والناس. والخلل لا يقع عليها فقط، ولكن علينا نحن ايضاً كجهات قدمت المنح أن نضع أسساً علمية، والواقع كانت العلاقات الشخصية هي التي تحكم إعطاء المنح، الوضع الآن اختلف تماماً، فحتى الجهات المانحة فقدت ثقتها وعلى سبيل المثال مؤسسة المبصرين والمهاجرين كانت لديها منح كبيرة، هذه المؤسسة تعاملت مع منظمات مجتمع مدني، وباعترافهم كان يفترض أن تنفع تلك المنح المبصرين والمهاجرين، وقد اتصلت بنا من أجل تعريفها بالمؤسسات الصادقة الـ(O.T.I)كانت متفاعلة وتعطي منحاً للمؤسسات النسوية، وأيضاً اكتشفت أن لا وجود لتلك المؤسسات، فاوقفت عملها وأخذت تتعامل معنا.

إن عملنا هو الذي يثبت تواجدنا وحضورنا وشرعيتنا ولا نملك أية سلطة، وما يتوفر من منح هي "أمانات" الناس نتعامل بها مع مؤسسات المجتمع المدني، ومن الصعب أن أهمش أو ألغي دور أية منظمة وهذه الكلمة قلناها للجميع: إن تعاملنا يبقى تقييمياً وعلى أسس علمية، ومعلنة للكل، والباب مفتوح للجميع ولدينا استمارات تقييم يملؤها رئيس المنظمة واستناداً لمعلوماته يجري التقييم، واكتشفنا أن هناك تلاعباً وكذباً في المعلومات ووجدنا خللاً كبيراً في التقييم، وقد لمسوها، وهذا ليس من باب الحساب وإنما من باب بناء مجتمع مدني سليم على أسس صحيحة.

رئيس قسم المنح

كما تحدث إلينا رئيس قسم المنح في المركز وقال: "إن عمل قسمنا يعتمد على مبدأ، إن جماعة المدربين يعلمونها كيف تحول الفكرة إلى مشروع قابل للتنفيذ وهذا سيخضع للتقييم من قبل مسؤولي الأقسام في المركز وإذا كان التقييم عالياً فإن المنظمة تستحق التقييم وتخضع للتدريب وتجري عملية تصحيح مستمرة. ثم نتناول المقترح من الجانب الفني، و٧٥٪ يعتمد على الجانب الفني. ونحن نتأكد أولاً من الوجود الواقعي للجمعية ونتأكد أن لها حساباً مصرفياً ومسجلة رسمياً ويجب أن تكون درجة التقييم عالية. ونباشر بتعديل ميزانية المشروع والأسعار فيما إذا كانت حقيقية أم غير واقعية ومن ثم نوقع العقد. وهناك عملية مراقبة ينفذها المدربون وعملنا معقد لأنه يجب علينا أن نفحص كل تفصيل.

منح اختبارية

ويضيف السيد زيد (إن المنح التي نعطيها بسيطة من أجل تنفيذ برنامج ما وبعد فترة نرى العمل وبعد التقييم ستكون هناك منح أكبر للمنظمة وهي في الواقع منح اختبارية لمعرفة واقعية ومصداقية تلك المنظمات. وبلغ مجموع المنح (١٥٠) الف دولار أعطيت لـ(٢٥) منظمة في عموم جنوب الوسط، والعملية مستمرة.

مفاهيم نظرية حول المجتمع المدني

بغداد / فريق عبد الرحمن

لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل. نضج في الغرب على يد الفيلسوف أرسطو طاليس الذي دعا بمفهومه إلى تكوين مجتمع سياسي "البرلمان" تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة إلا أن المشاركة تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع السياسي دون إعطاء المرأة والعمال والغرباء حق المشاركة وحق المواطنة.

وامتداداً لنفس الفكرة التي تدعو إلى ضرورة وجود المجتمع السياسي ساهم "جون لوك" "القرن السابع عشر" بضرورة قيام مجتمع سياسي ذي سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزاعات التي يمكن أن تنشأ وقد أراد لوك أن يستبدل الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية ألا وهي مجتمع سياسي ذو قوانين وشريعة.

ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء "هيجل" "القرن التاسع عشر" حيث أدرج المجتمع المدني بين مؤسسات الدولة "ذات السلطة" والمجتمع التجاري –الاقتصادي "القائم على أساس الربح" سعياً منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن.

وعلى نفس خطى هيجل سعى المفكر الاشتراكي "غرامشي" "١٨٩١-١٩٣٧م" إلى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي لذلك كانت ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.

وكتب المفكر الإيطالي "روبرت بوتنام" كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فعالية، والعكس هو صحيح! وإذا كان صحيحاً ما قاله ماركس من أن "المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ" فإنه هو اللحظة الإيجابية والفعالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند هيجل.

تعريف المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.

ومن الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا إنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يمثل العنصر الأول بفكرة "الطوعية" أو بكلمة أخرى المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري أو التطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

العنصر الثاني هو أن المجتمع المدني منظم وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العنصر الثالث يتعلق "بالغاية" و"الدور" الذي تقوم به هذه التنظميات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءاً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل:

الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية.

قراءات في ثقافة المجتمع المدني

بغداد / علي الاشتر

صدر عن المعهد الكوردي للانتخابات (KIE)وبالتعاون مع المنظمة الوطنية لتنسيق حقوق الإنسان (I.O.H.R.C) في بغداد، كتاب "المدافعة" Advocucy، في إطار مشروع للتثقيف الدستوري، وهو مشروع واسع، الغاية منه: التوعية المدنية لتنظيم حملات المدافعة، وتقوية منظمات المجتمع المدني في مجالات الإعلام بصورة عامة.

وقد طبع من الكتاب (٢٠٠٠) نسخة، وبتمويل من منظمة N.E.D وطبع باللغتين العربية والكوردية. وقام بالمراجعة اللغوية الدكتور صباح البرزنجي وزين الغلاف بلوحة للفنان محمد بهاء الدين، وكما مثبت في الصفحة الأخيرة فإن (المصدر الرئيس الذي تمت الاستفادة منه في إعداد هذا الكتيب هو (مدخل إلى المدافعة من أعداد رثيور شارما، وبترجمة المعهد الديمقراطي الوطني N.D.I ومن منشورات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

وتعتقد المنظمتان اللتان أعدتا الكتاب، أن للمدافعة أهمية كبيرة من أجل أن يكون العراقيون قادرين على الدفاع عن قضاياهم بصورة صحيحة عبر منظمات المجتمع المدني.

وقد جاء في مقدمة الكتاب "لا يخفى أن أهمية حملات المدافعة في العراق بالنسبة للوقت الحاضر، تكمن في أن العراق ظل ولعقود طوال يرزح تحت الديكتاتورية، وسياسة الإبادة الجماعية التي أدت إلى صمت المواطن، وإسكاته، وحرمانه من أبسط الفعاليات في أية مؤسسة مدنية وحرة، ولم يكن ثمة شيء باسم الحوار المدني، ولا أثر للعلاقة الصحية بين السلطة من جانب والمنظمات والمواطنين من جانب آخر. لذا فإن هذا المشروع بمثابة ضرورة حضارية لخلق حالة الحوار والعلاقة المدنية، بغية التوعية الشاملة للدفاع عن كل قضية تهم منظمات المجتمع المدني، ومن أجل تثبيتها في الدستور العراقي القادم".

وتضمن الكتاب عدداً من العناوين المتصلة بموضوعة "المدافعة"، ويقدم الكتاب عرضاً لتعريفات عديدة لـ (المدافعة)، ويبدأ بتقديم تعريف ديفيد كوهين حيث يقول "تتألف المدافعة من جهود وأعمال منظمة توظف أدوات الديمقراطية لإرساء وتنفيذ القوانين والسياسات، التي تخلق بدورها مجتمعاً عادلاً ومتساوياً وتشمل هذه الأدوات الانتخابات والتعبئة الجماهيرية، والممارسات المدنية وتتضمن العصيان المدني، التجمعات، المفاوضات.

ثم يقدم الكتاب (٩) تعريفات لـ (المدافعة) آخرها ينص على ان (المدافعة: هي عملية إشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم) وبعد هذا وتحت عنوان متى وأين تبدأ المدافعة؟ يشرح معدو الكتاب الظروف التي تبدأ فيها ومنها حملات المدافعة كنشاط إيجابي يتعلق بحل المشاكل الخدمية للناس أو الدفاع عن فئة اجتماعية أو شريحة على الصعيد السياسي والفكري ويقدمون عدداً من التوصيات والخطوات، كتحديد المشكلة والهدف من حملة المدافعة، أي يقدم للقراء الخطوات التي يجب عليها اتباعها من أجل أن تكون البداية صحيحة لأية حملة مدافعة عن أية قضية..

ويقدم الكتاب توجيهاً عملياً لكيفية وضع مسودة للستراتيجية، بعد أن جرى تحديد المشكلة وجمع المعلومات الضرورية، والتعرف على صناع القرار الذين يملكون القدرة على حل المشكلة، وينصح القراء من أعضاء منظمات المجتمع المدني في كيفية الاستفادة من وسائل الإعلام وتوظيفها في حملات المدافعة وتقدم تلك التوجيهات بلغة واضحة وموجزة، ويقترح عدداً من الطرق للتعامل مع وسائل الإعلام. ويضع الكتاب عدداً من الأسئلة التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني من أجل تقييم نتائج جهودها في حملة المدافعة التي تنفذها.

كما تضمن الكتاب الآليات والأنشطة العامة للمدافعة كأعداد الرسائل الخاصة، والمقابلة وعملية الاستفتاء والبحث الميداني، والعلاقات العامة والخاصة، واستخدام الأساليب الفنية في عملية المدافعة. وتضمن الكتاب أيضاً عدداً من التمارين التي تسهل تدريب منظمات المجتمع المدني على القيام بحملات المدافعة من أجل حل مشاكل المواطنين العامة، أو كسب التأييد لعملية كتابة الدستور.

وعلى أية حال، فإن كتاب المدافعة في مضمونه ضروري من أجل تدريب وتثقيف منظمات المجتمع المدني على الكيفية التي تتصل بها بالسلطات من أجل حل قضايا الناس والدفاع عنها.

وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني:

مؤتمر الوزارة الثاني يتناول دور المنظمات في الاستفتاء والثقافة الدستورية

بغداد / المدى
تصوير / نهاد العزاوي

بمشاركة ٥٠٠ شخصية رسمية وممثلي منظمات غير حكومية ينعقد المؤتمر الثاني لوزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في منتصف شهر أيلول.

وقال المهندس علاء حبيب الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني، إن الوزارة تستعد لعقد المؤتمر الثاني من نوعه منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤ وهو بمثابة وقفة تقييمية لأداء الوزارة وآفاق وإستراتيجيات الوزارة.

وأضاف إن المؤتمر سيكتسب أهمية خاصة كونه سيحدد الملامح الأساسية لتوجهات الوزارة في ضوء البرنامج السياسي لحكومة الدكتور إبراهيم الجعفري وبما يلبي طموح مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بأنشطتها وبما يؤهلها لقيادة المجتمع نحو التغيير الديمقراطي المطلوب في العراق الجديد.

وأشار السيد علاء الصافي إلى إن هذا المؤتمر سيبحث دور المنظمات في الإستفتاء والثقافة الدستورية والمشاريع التي تضطلع بها الوزارة مع هذه المنظمات والعمل على تعميق التعاون ومد جسور الثقة بينها بما يخدم المجتمع المدني وتحقيق الديمقراطية التي تعد أساس بناء مجتمع حر عادل.

وأكد سعي الوزارة الى تطبيق التوصيات التي يخرج بها المؤتمر واقعياً وعمليا إيمانا منها بخدمة المصلحة العامة والعملية الديمقراطية ويمثل إنعقاد هذا المؤتمر خطوة على طريق التواصل بين المنظمات غير الحكومية والوزارة والتعاون بين هذه المنظمات والحكومة وتفعيل دور هذه المنظمات في الإنتخابات العامة المقبلة.

وأكد السيد الوزير من خلال لقاءاته اليومية بعدد كبير من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني إن المهمة الملقاة على عاتق هذه المنظمات يتطلب منها أن تعي دورها في تأسيس وترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتوعية المواطن بأنه الأساس والمفردة الأهم في مجريات العملية الديمقراطية.

وأوضح السيد الوزير أهمية الدور الذي يضطلع به الخطاب الإعلامي والمؤسسة الإعلامية وقال لا يمكننا الوصول الى أذهان الجماهير وإحداث تغيير ما لم يكن لسان السلطة الرابعة هو اللسان القوي الذي يعبر عن المجتمع وإرادته ودعا الى تطوير المؤسسات الإعلامية وقال إنها أحد أعمدة البرنامج المدني العراقي وإن الصحافة بمتابعتها الأحداث تتطلع الى محاكاة غاية الإنسان لتكون لسان حاله ومطلبه وانطلاقا من إيماننا بدور وسائل الإعلام نركز في المؤتمر الثاني للوزارة على وضع تطوير الجانب الإعلامي في سلم أولوياتنا لكي يرقى الخطاب الإعلامي الى محاكاة احتياجات الناس.

وأشار الصافي الى أن برنامجاً واسعاً سيعد للمؤتمر ليشمل جميع المنظمات ونشاطاتها عبر ورش العمل التي ستخصص لتناول الدراسات والبحوث الخاصة بها، وأعرب السيد الوزير عن إعجابه بالدور الكبير الذي تقوم بها منظمات المجتمع المدني رغم إمكانياتها المتواضعة.

تجدر الاشارة الى أن وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني قد عقدت مؤتمرها الأول نهاية عام ٢٠٠٤ أي كانون الأول.